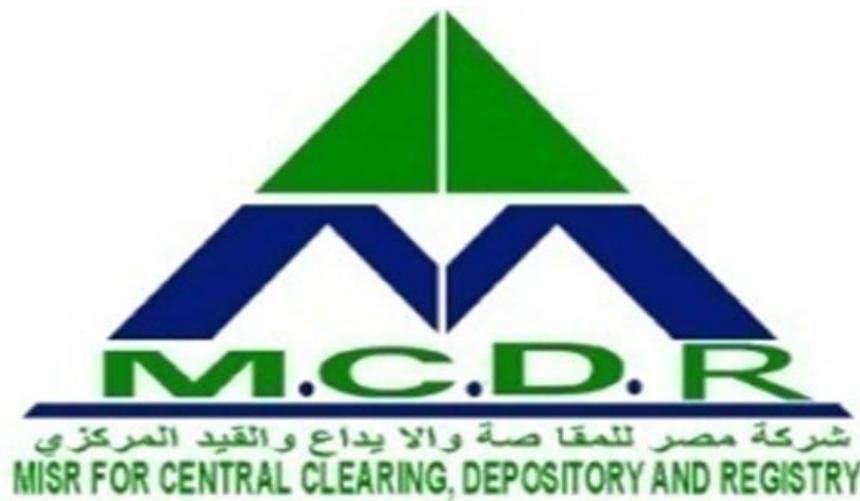


التقرير السنوي لعام ٢٠١٩

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي



٧٠ شارع الجمهورية - القاهرة - ص.ب: ٥٣٦ - العنبرية
١٥٩٩ تليفون: ٢٠٢ ٢٥٩٧١٥٨١ فاكس: ٢٠٢ ٢٥٩٧١٦٧٠ (٢٠٢)

٨٨ طريق الحرية تليفون: ٤٨٤٩٩٠٢ - ٤٨٣١٦٦١ (٢٠٣)

١١٧ شارع التوره تليفون: ٢٤١٧٢٣١١ (٢٠٢) فاكس: ٢٤١٧٢٣١٢ (٢٠٢)

- ٣ شارع سلاح سالم بجوار أرض المعارض - القاهرة.

- مدينة الإنتاج الإعلامي - مدينة ٦ أكتوبر

- ٢٩ طرق الإسكندرية القاهرة الصحراوي - المنطقه الحرة

www.mcsd.com.eg

المقر الرئيسي

فرع الاسكندرية

فرع مصر الجديدة

الهيئة العامة للاستثمار

الموقع على الانترنت

Head Office

Alex. Branch

Heliopolis Branch

General Authority for Investment and Free Zone (GAIFI)

website

70 El Gomhoria Street - Cairo P.O. Box 1536 - Attaba - 11599

Tel. : (202) 25971581 Fax: (202) 25971670

88 El Horreya St, Tel.: (203) 4831661 / (203) 4849902

117, El Thawra St, Tel.: (202) 24172311 Fax: (202) 24172312

3 Salah Salem St, Al Estad, Nasr City

6th of October City, Egypton Media Production City

Alex, Kilo 29, Alex - Cairo Road - The Free Zone

www.mcsd.com.eg

المحتوى

٤	(١) المقدمة
٥	(٢) كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة
٧	(٣) أعضاء مجلس الإدارة
٩	(٤) التطور التنظيمي و التشريعي لسوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٩
١٣	(٥) أهم أحداث عام ٢٠١٩
١٦	(٦) أهم الأعمال خلال عام ٢٠١٩
١٦	أولاً: نظم المعلومات
١٧	ثانياً: تنمية رأس المال البشري
١٨	ثالثاً: الشمول المالي
١٩	رابعاً: الإستدامة المالية
٢٠	خامساً: تحديث النظام الأمني
٢٠	سادساً: مكافحة غسل الأموال
٢١	(٧) بعض أوجه أنشطة الشركة و الإحصائيات خلال عام ٢٠١٩
٢١	أولاً: الإيداع المركزي
٢٣	ثانياً: عمليات المقاصة و التسوية

٢٥	ثالثاً: صندوق ضمان التسويات.....
٢٧	رابعاً: القيد المركزي
٢٧	١) العمليات المقررة.....
٢٨	٢) قوائم المساهمين.....
٢٩	٣) صرف الأرباح و عوائد السندات.....
٣٦	٤) الخطط المستقبلية.....
٣٨	٥) المسئولية المجتمعية للشركة.....
٣٩	٦) تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٩.....

١) المقدمة

تهدف الشركة إلى تقديم نظم عمل مستقرة تخدم جميع المتعاملين في سوق رأس المال المصري ، و تأمين الأرصدة بكفاءة عالية طبقاً للمعايير العالمية.

و هي شركة مساهمة مصرية تم تأسيسها وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ونظم أعمالها قانون الإيداع و القيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ .

يتكون هيكل رأس مال الشركة كالتالي: البنوك نسبتها ٥٠%، و شركات الوساطة في الأوراق المالية نسبتها ٤٥% ، و البورصة نسبتها ٥% .

و الشركة خاصة ذات نفع عام خدمية، لا تهدف إلى تحقيق الربح، و لها أثر إيجابي واضح في تطوير سوق رأس المال المصري باعتبارها إحدى أهم دعائمه التي طورت آليات العمل به بما حقق الإستقرار و قلل المخاطر ووفر مناخ آمن للإستثمار.



٢) كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة



تحفل شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي بمرور ٢٥ عاماً على تأسيسها ، نجحت خلالها في قيادة التحول الرقمي منذ ربع قرن في سوق الأوراق المالية، و حصدت خلال رحلتها العديد من التصنيفات التي توکد أنها تجاوزت محليتها بما طبقته من معايير عالمية في أداء عملها و مواكبة كل تطور شهدته البورصة المصرية علي مدار سنوات تواجدها.

رفعت الشركة رأسمالها المصدر خلال رحلتها الطويلة من ٣ مليون جنيه مصرى في عام ١٩٩٤ إلى ٣٤٦,٥ مليون جنيه مصرى خلال عام ٢٠١٩ ، كما طورت أنظمة التسوية الخاصة بها بنفسها مع الإستعانة برأي فني فقط لخلق نظام مالي رقمي لعمليات التسوية و المقاصة و الحفظ المركزي بعد الإستعانة ببورصة باريس و شركة سيكوفام الفرنسية للحصول علي المعرفة الفنية و هذا التطوير وفر استثماراً ضخماً يعادل ١٤ مليون جنيه مصرياً وقتها. و نجحت الشركة في بناء مركز رئيسي لحفظ البيانات بالإضافة إلي مركز احتياطي للمعلومات يتم اختباره أسبوعياً.

إن النظم الآلية و الرقمنة كانت السبب الأساسي في ظهور هذا الصرح و كان التحدى الرئيسي في بدايته هو تحويل الأوراق المالية من صورتها المادية إلى الرقمية و لكنه نجح بفضل جهود جميع العاملين بالشركة. و أيضاً نتيجة لتطبيق التسوية الآلية و إنشاء صندوق ضمان التسويات الذي أدار مخاطر التسوية، ارتفعت قيم التداول إلى ١٠ أضعاف و انتهي تماماً وجود عمليات معلقة. و بإضافة الآليات التمويلية للسوق، زادت أحجام و قيم التداول بنسب تتراوح بين ٣٠ % و ٤٠ % ; فتطبيق الشورت سيلينج سطر نجاحاً جديداً للشركة بتقديم منظومة مجهزة داخل أروقتها و بعقول أبنائها. و من نظم الشركة التي حظيت علي إثناء شركات المقاصة حول العالم ، نظام صرف الأرباح و عوائد الأوراق المالية.

خلال عمر الشركة، ارتفعت عدد الخدمات المجانية التي تقدمها الشركة إلى ٨٨ خدمة مجانية و ١٢ خدمة مقابل رمزي للعملاء. و بناء علي قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٢ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٩ ، تم تخفيض مقابل اشتراك الجهات المصدرة لأول مرة ليكون نصف في الألف بدلاً من واحد في الألف

من القيمة الاسمية لأي اصدار، و أيضاً تم تخفيض الحد الأقصى ليكون عشرة آلاف جنيه مصرى بدلاً من خمسون ألف جنيه مصرى أو ما يعادلها بعملة الإصدار. بالإضافة إلى تخفيض الإشتراكات السنوية لتكون مائتين و خمسين جنيهاً مصرياً بدلاً من خمسمائة جنيه مصرى للشركات التي يقل رأسمالها عن خمسة ملايين جنيه مصرى، و في المقابل تم تخفيض الإشتراكات السنوية للشركات التي يزيد رأسمالها عن خمسة ملايين جنيه مصرى ليكون ألفين و خمسمائة جنيه مصرى بدلاً من خمسة آلاف جنيه مصرى.

والشركة كانت من أوائل الشركات تطبيقاً لمباديء الحكومة إيماناً منها بأنها من الدعامات الأساسية لنمو و تطوير سوق المال و المؤسسات العاملة ، بما تقرره من إفصاح و مساواة من شأنها تدعيم القرارات الإستثمارية و الثقة للمستثمرين المحليين و الأجانب في السوق ; بالإضافة إلى تطبيق الشركة للمعايير العامة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

و أثر التطوير المستمر لأنشطة الشركة زيادة مطردة في معدلات النشاط كما ارتفع عدد الأعضاء و المشتركين المستفيددين من الخدمات التي تقدمها الشركة ليصبح ١١٩٥١ عضواً و مشتركاً بدلاً من ٢٣٧٠ في عام ٢٠١٩ . كما قامت الشركة بتنفيذ ١٨٣١ عملية مقررة نيابة عن الشركات في عام ٢٠١٩ . و بلغت عدد العمليات التي تم تسويتها ١٨٩,٧٢٩ عملية في نهاية عام ٢٠١٩ ، منها عدد ٥,١١٧,٧٥٥ عملية تداول منفذة بالجنيه المصري بقيمة اجمالية قدرها ٣٨٩,٨ مليار جنيه مصرى تقريباً، و عدد ٧١,٩٧٤ عملية بقيمة ١,١ مليار دولار أمريكي تقريباً خلال عام ٢٠١٩ . و بلغت نسبة مصروفات الشركة الإجمالية إلى اجمالي الإيرادات ٤٤ % في عام ٢٠١٩ ، كما بلغت صافي أرباح الشركة ٣٤٥,٦ مليون جنيه مصرى بانخفاض قدره ١,٨٧ % تقريباً.

و قبل أن أنهي كلمتي ، أتوجه بالشكر و التقدير لمساهمي الشركة على ثقتهم فيها، وفيما تقدمه من خدمات تخدم السوق المصري، و أتوجه بالشكر إلى زملائي من أعضاء مجلس الإدارة و العاملين بالشركة على ما يقدمونه من مجهودات كبيرة أدت إلى تحقيق مثل هذه الانجازات متنبياً الاستمرار في تحقيق المزيد من النجاحات على المستوى المحلي و العالمي.

محمد سليمان عبد السلام

رئيس مجلس الإدارة

و العضو المنتدب

(٣) أعضاء مجلس الإدارة



الأستاذ/ محمد سليمان عبد السلام
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



الدكتور/ طارق عزت عبد الباري
نائب رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب



الأستاذ/ محمد فريد على صالح
عضو مجلس إدارة (ممثل عن البورصة المصرية)



الدكتور/ أحمد سعد عبد اللطيف
عضو مجلس إدارة
(من ذوي الخبرة)



الأستاذ / عمرو محمد بهاء الدين
عضو مجلس إدارة
(من ذوي الخبرة)



الأستاذ/ عوني عبد العزيز
عضو مجلس الإدارة
(ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية)



الأستاذ/ عمرو يوسف الجنaini
عضو مجلس الإدارة
(ممثل لأمناء الحفظ)



الأستاذ/ رفيق جميل مطر
عضو مجلس الإدارة
(ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية)



الأستاذ/ ياسر حسنين زعزع
عضو مجلس الإدارة
(ممثل لأمناء الحفظ)



الأستاذ/ مصطفى إبراهيم
عضو مجلس الإدارة
(ممثل لشركات الوساطة في الأوراق المالية)



الأستاذ/ عمرو مصطفى على
عضو مجلس الإدارة
(ممثل لأمناء الحفظ)

٤) التطور التنظيمي و التشريعى لسوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٩



شهد عام ٢٠١٩ صدور عدد من القرارات و القواعد المنظمة لسوق الأوراق المالية و التي تحمي أيضاً المستثمرين و المتعاملين به ، منها القرارات التالية:-

أولاً: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠١٩

بإنشاء مركز للتحكيم و التسوية في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية .

ثانياً: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٢ لسنة ٢٠١٩

المنشور بجريدة الوقائع المصرية في العدد ٤٣ تابع "ج" بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٩ ، بشأن تعديل بعض أحكام قرار وزير الاستثمار رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٩ ، بشأن تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية.

ثالثاً: أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية عدة قرارات أهمها ما يلى:-

- قرار رقم (٢١) لسنة ٢٠١٩ بشأن مد مهلة توفيق أوضاع وكلاء مؤسسي الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية في سجل الهيئة العامة للرقابة المالية .

- قرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن مد مهلة توفيق أوضاع قيد شركات الاستشارات المالية عن الأوراق المالية و الجهات المرخص لها من الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالي و إعداد دراسات القيمة العادلة لدى الهيئة .

- قرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية .

- قرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٩ بشأن أحكام و شروط و اجراءات الترخيص بمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة للتداول على العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية .

- قرار رقم (٤٣) وقرار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- قرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط و اجراءات الطرح العام و الخاص.
- قرار رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن متطلبات و شروط الترخيص بمزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة المشتقة من الأوراق و الأدوات المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.
- قرار رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم بعض الأحكام الخاصة بالصكوك.
- قرار رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٩ بشأن تحديد أنواع صناديق الاستثمار التي لا يجوز الترخيص بها كصناديق استثمار خيرية.
- قرار رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط حوكمة تشكيل هيكل مجلس إدارة صناديق الاستثمار المتخذة شكل شركة مساهمة.
- قرار رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط قيد و تجديد و شطب وكلاء مؤسسي الشركات العاملة في مجال الأنشطة غير المصرفية في سجل الهيئة.
- قرار رقم (٦١) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تشكيل و اشتراطات عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك المتواقة مع أحكان الشريعة الإسلامية.
- قرار رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص و استمراره و قواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.
- قرار رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٩٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن شروط و ضوابط الوقف الاختياري لأنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

- قرار رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن شروط و ضوابط قيد شركات الاستشارات المالية و الجهات المرخص لها من الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالي و إعداد دراسات القيمة العادلة لدى الهيئة.
- قرار رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن إعادة تنظيم و ضوابط القيد و استمرار القيد و الشطب في سجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة.
- قرار رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن مد مهلة تقديم القوائم المالية للشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة المصرية و الشركات و الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
- قرار رقم (١٢٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.
- قرار رقم (١٢١) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط قيد مسئولي مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بالجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية لدى الهيئة.
- قرار رقم (١٢٣) و قرار رقم (١٨٠) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- قرار رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص و استمراره و قواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.
- قرار رقم (١٢٧) لسنة ٢٠١٩ بشأن سجل قيد الخبراء و المؤسسات الاستشارية المحليين الذين يجوز لهم القيام بأعمال تقييم و اختبار المشروعات الخضراء و المستدامة.
- قرار رقم (١٢٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن مد المهلة الممنوعة للشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة و لم تقم بتنفيذ الطرح.
- قرار رقم (١٣٣) لسنة ٢٠١٩ بشأن تشكيل مجلس أمناء مركز التحكيم و تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية.

- قرار رقم (١٦٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٨ بشأن قواعد و ضوابط و اجراءات الترخيص للبنوك و لبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرية أن تباشر بنفسها أو مع غيرها.

- قرار رقم (١٧٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص و استمراره و قواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

ثالثاً: بالإضافة إلى أهم القرارات التي أصدرتها البورصة المصرية في عام ٢٠١٩ :-

- قرار رقم (٣) لسنة ٢٠١٩ بشأن قواعد عمل صانع السوق على الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية ليتضمن تسجيل صانع السوق على سهم أو أكثر ليسمح بتنظيم آلية تنظيم مزاولة عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع .

- قرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قواعد العضوية في البورصة المصرية لتنماشى مع قواعد عمل صانع السوق على الأوراق المالية المقيدة.

- قرار رقم (٧٥٧) لسنة ٢٠١٩ بشأن معايير اختيار الأوراق المالية المسموح عليها إجراء تعاملات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وذلك تمهدًا لتفعيل نشاط اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.

- قرار رقم (١٣٩٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن إضافة وثائق صناديق الاستثمار النقدية كضمان لعمليات الشراء الهامشي للعميل مالك الوثيقة.

٥) أهم أحداث عام ٢٠١٩



فبراير

- مصر للمقاصة تمثل مصر في ملتقى بنك اتش.اس.بي.سي HSBC للأوراق المالية المقامة في دبياليوم بحضور السيد الدكتور طارق عزت محمد عبد الباري نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة. وعرض الدكتور طارق رؤية شركات الإيداع في استخدام التطور التكنولوجي في دفع الأسواق.



مارس

- تتفاوض شركة مصر المقاصة للإيداع والحفظ المركزي مع إدارة البورصة المصرية لوضع التفاصيل النهائية لإعداد البنية الازمة للتداول على العقود المشتقة من الأوراق المالية بسوق المال المحلية، بما يشمل إضافة نظام إلكتروني جديد للتسوية.



ووافق مجلس إدارة الرقابة المالية على إمكانية الترخيص للبورصة بأن تزاول بنفسها نشاط تداول العقود المشتقة من الأوراق المقيدة لديها، دون الحاجة لتأسيس شركة لهذا النشاط، على أن تحصل على الترخيص من الهيئة بعد استيفاء شروط تدشين بورصات العقود الآجلة.



وصرح السيد اللواء محمد عبدالسلام، رئيس مجلس إدارة الشركة، إن الشركة تسعى للتعاون مع البورصة، لإنشاء كيان منفصل لإدارة وتنظيم عملية تداول المشتقات المالية، باعتبارها آلية جديدة تعزز فرص نمو سوق الأوراق المالية، مع توسيع المقاصة مهام حفظ وتسويقة العقود المصدرة.

أبريل

- تم اختيار اللواء محمد عبد السلام رئيس شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي رئيساً للمنظمة العالمية لشركات الإيداع والقيد المركزي (World Forum of CSDs) للمرة الثانية على التوالي لمدة عامين من أبريل ٢٠١٩ وحتى أبريل ٢٠٢١.

وقد جاء هذا الاختيار للدور البارز الذي تلعبه الشركة في مجال المقاصة والإيداع محلياً و إقليمياً و عالمياً بمواكبتها أحدث التقنيات والآليات المتتبعة في أسواق المال المتقدمة .

وكان ذلك على هامش الاجتماع الذي تستضيفه منظمة شركات الإيداع والقيد المركزي لدول أفريقيا والشرق الأوسط (الأميدا) AMEDA هذا العام في دولة المغرب . وتمت مناقشة العديد من القضايا الهامة التي تشغّل أسواق المال العالمية وبورصات الأوراق المالية.

ومن أهم هذه الموضوعات تطوير نظم المقاصة والتسوية ومواجهة التحديات العالمية بالإضافة إلى إنشاء دليل يشمل معلومات عامة عن كافة شركات الإيداع والقيد المركزي في أنحاء العالم ، وتوحيد نظم الرد على الاستفسارات الخاصة بالمنظمات المالية العالمية .



أكتوبر

- احتفلت شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي بمرور ٢٥ عاماً على تأسيسها بفندق هنان لاند مارك.

شهد الحفل باليوبيل الفضي للشركة العديد من الوزراء والمسؤولين ورموز سوق رأس المال الحاليين والسابقين.

وفي إطار الاحتفالية، قام اللواء محمد عبد السلام بتكرييم العديد من الشخصيات البارزة من سوق رأس المال ووزراء وقيادات الجيش مثل الفريق على فهمي محمد علي فهمي قائد قوات الدفاع الجوي.



نوفمبر

- أعلنت المستشار خالد النشار نائب رئيس هيئة الرقابة المالية، عن بدء العمل بآلية الإقتراض بعرض البيع أول ديسمبر المقبل، وذلك عقب انتهاء الاجتماع الذي دعت إليه الهيئة أطراف السوق المعنية بتنفيذ هذه الآلية.

وحضر الاجتماع كل من البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي وأعضاء اللجنة الاستشارية لسوق المال وممثل شركات تكنولوجيا المعلومات لمناقشة المستجدات بشأن النظام الإقتراض والبنية التكنولوجية والمعلوماتية الخاصة بتنفيذها.



ديسمبر

- تم انعقاد الجمعية العمومية الغير عادية لإتحاد البورصات العربية يوم الثلاثاء ٣ ديسمبر ٢٠١٩ بالقاهرة بحضور اللواء محمد عبد السلام رئيس شركة مصر للمقاصة والسيد محمد فريد رئيس البورصة المصرية والرئيس التنفيذي للإتحاد والسيد رامي الدكاني الأمين العام للإتحاد.



- حضر اللواء محمد عبد السلام بصحبة مجموعة من العاملين بالشركة المؤتمر الثلاثين لإتحاد مراكز الإيداع في إفريقيا و الشرق الأوسط (الأميدا) و الدورة التدريبية الخامسة بمسقط في عمان من ١٠ إلى ١٣ ديسمبر ٢٠١٩.

و كانت أهم الموضوعات المطروحة عن إدارة مخاطر شركات الإيداع وكيفية تطبيقها، وإدارة مخاطر نظم المعلومات، وكيفية إعداد تقارير الإفصاح، و دور شركات الإيداع في تحصيل الضرائب ، و أسلوب السلسلة المغلقة (Blockchain) ما بعد التداول.



٦) أهم الأعمال خلال عام ٢٠١٩



أولاً: نظم المعلومات

التنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية لإعداد البرامج والنظم الآلية والمتطلبات الفنية اللازمة لتفعيل وتشغيل آلية اقتراض الأوراق المالية بغض ال碧ع، بالإضافة إلى تدريب شركات الوساطة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ على هذه النظم.



العمل على حل أية عقبات متعلقة بالتطبيقات والبرامج المستخدمة من قبل المستخدمين.



عمل نظام للربط مع هيئة الرقابة المالية لاستخراج أكواد الأيزن . ISIN



تقديم الصيانة و الدعم الفني المستمر للأنظمة الإلكترونية محل أنشطة و خدمات الشركة ، و تعديل برامج و نظم العمل المطبقة بالشركة ، و التطوير المستمر لمواكبة التطور العالمي السريع في علوم الحاسوب الآلي.



التطوير و التحديث المستمر لموقع الشركة و إضافة الخدمات المستحدثة به.



ثانياً: تربية رأس المال البشري

تؤدي تقوية قدرات المؤسسات المالية عن طريق التدريب إلى تنفيذ سياسات أكثر فعالية، لذلك فيما يلي ماتم من أعمال خلال عام ٢٠١٩ .

تدريب خارجي:

- تم تدريب ١٢١ موظف بمراكز تدريب خارجية.



تدريب داخلي:

- تم عقد ١٧ دورة عن الإقراض والإقران بغرض البيع لعدد ١٣٦ مشترك.



- تم اعداد ٥ دورات عن نظام أمناء الحفظ لعدد ٧١ متدرب.

- اعداد دورة عن بورصة أبو ظبي لمتدربين.

التدريب

تدريب صيفي:

- لتنمية الوعي المالي طلبة الجامعات، تم عقد ٧ دورات تدريبية صيفية لعدد ١٥٤ طالب.



ثالثاً: الشمول المالي

ازدياد عدد المشتركين من المستثمرين في خدمة كروت الصرف الآلي (ATM) لعوائد الأوراق المالية ليصل إلى ٥٢٩ عميل بازدياد قدره ٢٣% عن عام ٢٠١٨.



وتم اصدار ٧٣٤٥ شهادة توقيع الكتروني بزيادة ١١٣.٥% عن عام ٢٠١٨ و مقابل ١٣٧٥ شهادة مصدرة عام ٢٠١٧.



رابعاً: الإستدامة المالية

مشاركة شركة مصر للمقاصة في رأسمال شركة انترنت الأشياء : Internet of things (IOT)

- ساهمت شركة مصر للمقاصة بنسبة ٢٠ % من رأسمال شركة انترنت الأشياء أي ما يساوى عشرة ملايين جنيه مصرى.
- و من بين المساهمين في هذه الشركة : شركة مستقبل وطن، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، و شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة ، و شركة مصر الدولية لأنظمة.
- الغرض من الشركة هو نقل المعلومات إلى الجهة المطلوبة عن طريق شبكة الإنترن特 ، عن طريق وضع شريحة متصلة بالإنترنت داخل الأشياء مثل عدادات المياه و الكهرباء و الغاز و ستطبق هذه التقنية بالمدن الذكية مثل العاصمة الإدارية.



مساهمة شركة مصر للمقاصة في تأسيس شركة البورصة المصرية للسلع:

- ساهمت شركة مصر للمقاصة بنسبة ٥ % من أسهم رأسمال شركة البورصة المصرية للسلع و هي تمثل خمسة ملايين جنيه مصرى.
- تهدف هذه الشركة إلى ضبط حركة الأسواق و تنظيم حركة التداول، و من ضمن المساهمين في هذه الشركة: البورصة المصرية، و جهاز تنمية التجارة الداخلية، و الهيئة العامة للسلع التموينية.



مساهمة شركة مصر للمقاصة في رأسمال شركة الإيداع و القيد المركزي للأوراق المالية الحكومية:

- ساهمت شركة مصر للمقاصة بنسبة ٢٠ % من أسهم هذه الشركة أي ما يبلغ قيمته عشرين مليون جنيه مصرى.
- الغرض منها الإيداع و القيد المركزي للأوراق المالية الحكومية المصرية و تسوية العمليات التي تتم عليها و صرف العوائد الخاصة بها، و كل ما يرتبط بها من أعمال.
- و من ضمن المؤسسين و المساهمين : البنك المركزي المصري، ووزارة المالية.



خامسًا: تحديث النظام الأمني

تم تحديث كاميرات المراقبة بفرع الشركة بتركيب عدد ٧ كاميرات بفرع الثورة، و عدد ٥ كاميرات بفرع طلعت حرب، و عدد ١٦ كاميرا بفرع الاسكندرية إكمالاً لخطة التحديث التي بدأت عام ٢٠١٨ بالفرع الرئيسي للشركة.



سادسًا: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

حضور الشركة الإجتماعات الخاصة بعملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب المنعقدة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية و مقر وحدة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بالبنك المركزي. تحديث دليل سياسات و دليل اجراءات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بالإضافة إلى عمل التعديلات الازمة لبرامج العمل وفقاً للقوانين و اللوائح.



٧) بعض أوجه نشاط الشركة و الإحصائيات خلال عام ٢٠١٩

أولاً: الإيداع المركزي

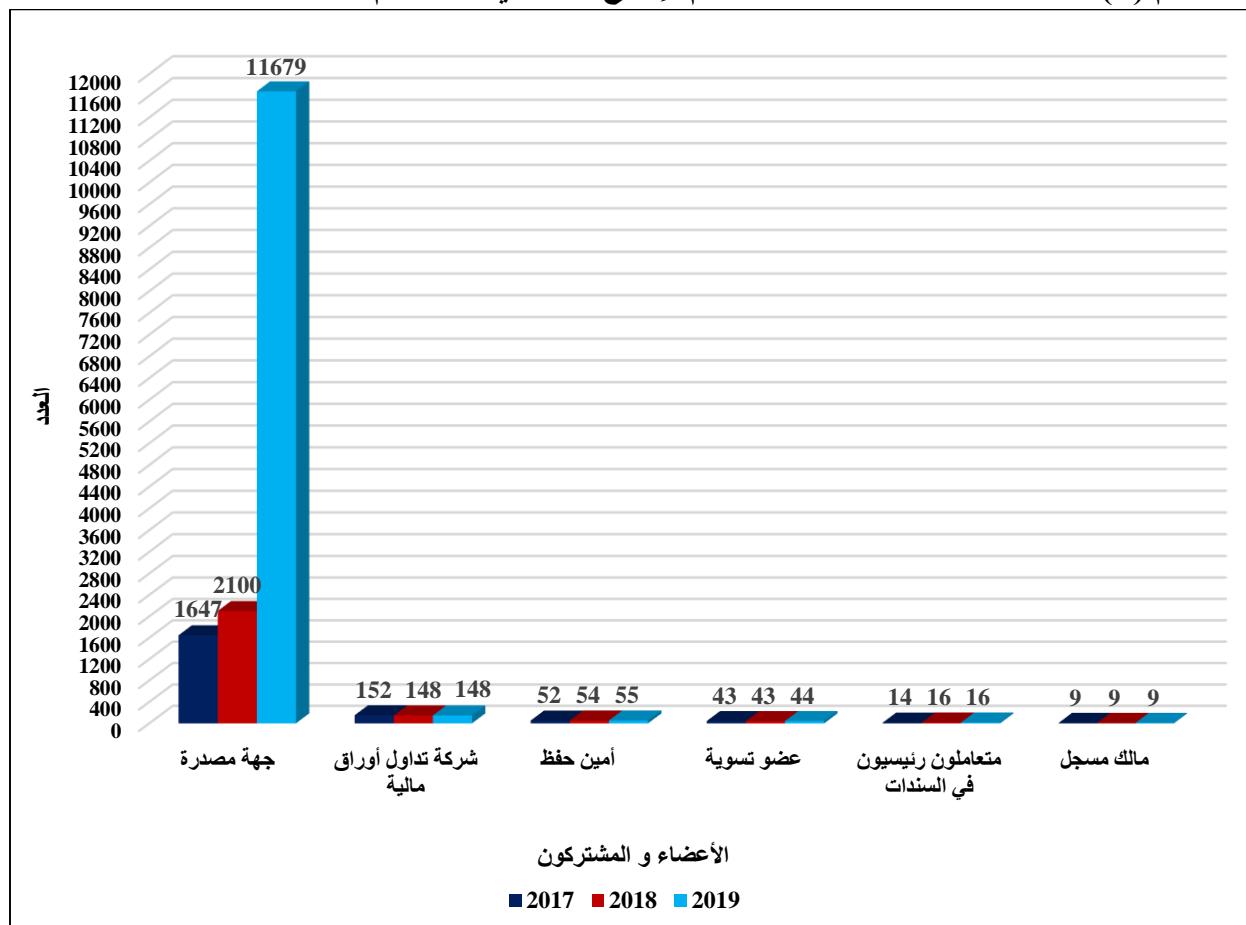


بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المقيدة لدى الشركة ٣,٢ تريليون جنيه مصرى تقريباً وفقاً لأسعار صرف البنك المركزي المصري في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة قدرها ٤١ % عن عام ٢٠١٨ ، وبلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المودعة لدى الشركة ٢,٩ تريليون جنيه مصرى تقريباً وفقاً لأسعار صرف البنك المركزي المصري في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة قدرها ٣٢ % عن عام ٢٠١٨ .

كما بلغ اجمالي عدد الأعضاء والمشترين بالشركة بنهاية عام ٢٠١٩ عدد ١١٩٥١ منهم ١١٦٧٩ مشترك (الجهات المصدرة) و ٢٧٢ عضو (شركات تداول الأوراق المالية/، أمناء الحفظ/أعضاء التسوية/المعاملون الرئيسيون/ المالك المسجل) .

بلغ عدد الجهات المصدرة المشتركة في نظام الإيداع المركزي ١١٦٧٩ عام ٢٠١٩ بزيادة قدرها ٩٥٧٩ جهة مصدرة عن عام ٢٠١٨ وزيادة قدرها ١٠٠٣٢ جهة مصدرة عن عام ٢٠١٧ و زاد عدد أمناء الحفظ زيادة طفيفة من ٥٢ عضو في عام ٢٠١٧ إلى ٥٥ عضو في عام ٢٠١٩ ، بينما انخفض عدد شركات تداول الأوراق المالية من ١٥٢ عضو في عام ٢٠١٧ إلى ١٤٨ عضو في عام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، بينما أصبح عدد أعضاء التسوية المباشرة ٤ عضو بدلاً من ٤٣ عضو في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ظل أعضاء نظام المالك المسجل كما هو خلال أعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي (شكل رقم (١)).

شكل رقم (١) : عدد الأعضاء والمشترين بنظام الإيداع المركزي خلال عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩



المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.



ثانياً: عمليات المقاصة و التسوية

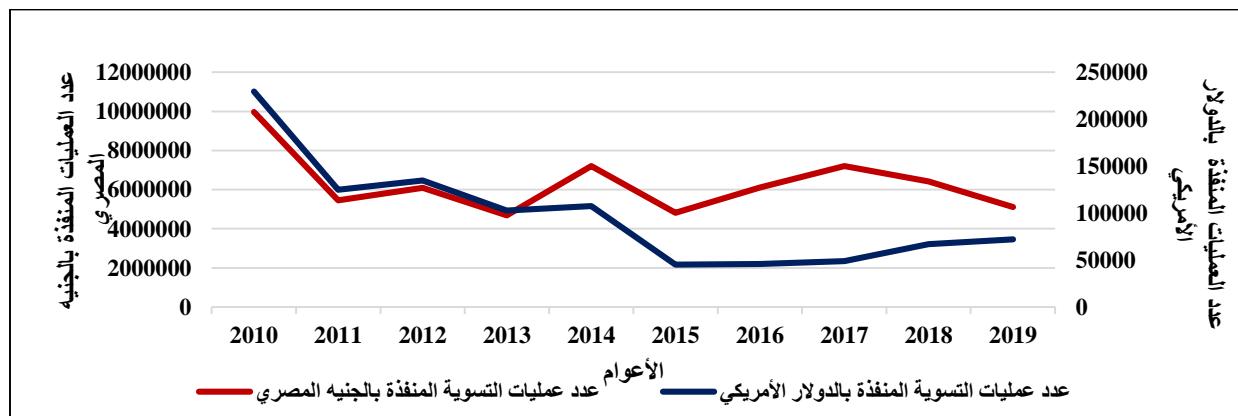
تم تنفيذ عدد ٥,١٨٩,٧٢٩ عملية تداول بالبورصة خلال عام ٢٠١٩ منها:

← عدد ٥،١١٧،٧٥٥ عملية تداول منفذة بالجنيه المصري بقيمة إجمالية قدرها ٣٨٩,٩ مليار جنيه مصرى تقريباً.

← عدد ٧١,٩٧٤ عملية تداول منفذة بالدولار الأمريكى بقيمة اجمالية قدرها ١,١ مليار دولار أمريكي تقريباً.

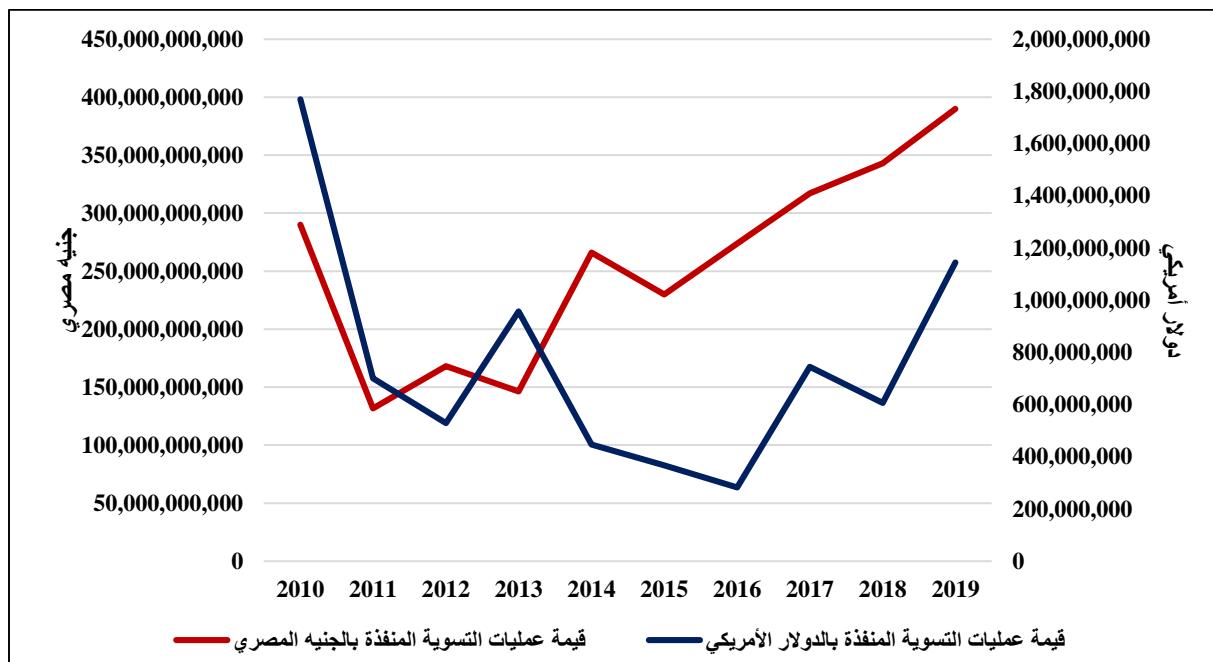
شكل رقم (٢) و شكل رقم (٣) يوضح تطور عدد وقيمة عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري و الدولار الأمريكي من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ . في عام ٢٠١٩ انخفض عدد عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري عن عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٠,٤ % بينما زادت قيمة عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري بنسبة ١٣,٧ % في عام ٢٠١٩ عن عام ٢٠١٨ . وبالنسبة لعدد وقيمة العمليات المنفذة بالدولار الأمريكي فقد شهدت زيادة في عام ٢٠١٩ عن عام ٢٠١٨ بنسبة ٧,٦ % و ٨٨,٧ % على التوالي.

شكل رقم (٢): عدد عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري و الدولار الأمريكى من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩



المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

شكل رقم (٣): قيمة عمليات التسوية المنفذة بالجنيه المصري و الدولار الأمريكي من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩



المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.



ثالثاً: صندوق ضمان التسويات

يلتزم صندوق ضمان بتسوية عمليات التداول المنفذة بالبورصة في يوم التسوية وذلك في الحالات التي يمتنع أو يتأخر فيها أحد طرفي عملية التداول عن الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر و من ثم يسيطر على مخاطر التسوية و فيما يلي عرض بعض أعماله :

→ بلغ المتوسط المتحرك لرأسمال الصندوق خلال العام حوالي ١٨٦ مليون جنيه مصرى كما هو موضح بشكل رقم (٤) الذي يوضح تطور المتوسط المتحرك لرأسمال الصندوق من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩.

→ يتم تحديد المستوى المرجح لمعدل المخاطر الخاص بأعضاء الصندوق عن طريق حساب عدد نقاط تأخر العضو عن الوفاء بالتزامه في يوم التسوية و يقسم إلى فئات (من الفئة أ إلى الفئة د).

→ صنف جميع أعضاء الصندوق في الفئة أ، منهم ٩٦,٥ % لم يسجلوا أي نقاط مخاطر و باقي الأعضاء بنسبة ٣,٥ % لم يتعدوا نقاط المخاطر المسموح بها لهذه الفئة.

→ قام صندوق ضمان التسويات بتمويل وتسوية عدد ١٩٤٦ بقيمة ٩١ مليون جم.

→ بلغت نسبة قيمة العمليات التي تم تمويلها من الصندوق إلى إجمالي عمليات التداول ٠٠٢ % خلال عام ٢٠١٩ و انخفضت قيمة العمليات التي تدخل بها الصندوق بنسبة ١٩,٢ % مقارنة بعام ٢٠١٨.

→ قام صندوق الضمان بتمويل ربح وخسارة الأعضاء في نظام التداول في اليوم الواحد (T + ٠) على النحو التالي :-

▪ **تمويل ربح الأعضاء :** بقيمة ٩٢,٥ مليون جنيه مصرى بانخفاض قدره ٣٧,٢ % عن عام ٢٠١٨؛ و بقيمة ٣٦,٧ ألف دولار أمريكي بزيادة قدرها ٥٤,٩ % عن عام ٢٠١٨.

تمويل خسارة الأعضاء : بقيمة ٣٥,١ مليون جنيه مصرى بانخفاض قدره ٤٩,٢ % عن عام ٢٠١٨؛ و بقيمة ٥,٨ ألف دولار أمريكي بانخفاض بلغ ٣٠,١ % مقارنة بعام ٢٠١٨.

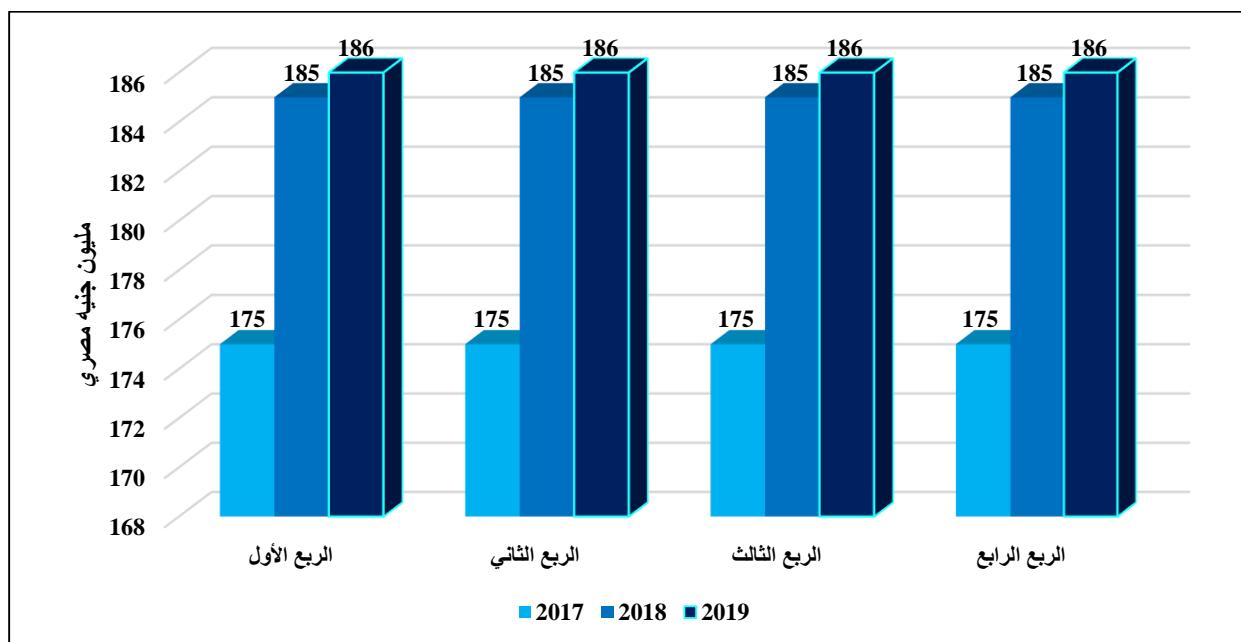
→ قام بضمان عمليات البيع من شراء أمس (T + ١) بقيمة ٨,٩ مليار جنيه مصرى بانخفاض قدره ٤٦,٤ % عن عام ٢٠١٨.

← ضمن الصندوق العمليات المنفذة من أمناء الحفظ مع شركات الوساطة بنظام التسليم مقابل الدفع (D.V.P) و التي تقدر بقيمة ٥٦ مليار جنيه مصرى و بقيمة ١٠٧,١ مليون دولار أمريكي،
بإنخفاض ٣٣,٨ % للعمليات المقومة بالجنيه المصري و بزيادة بنسبة ٤٤,٣ % لعمليات الدولار الأمريكي مقارنة بعام ٢٠١٨ .

← قام بضمان العمليات المنفذة بنظام صانع السوق وتسليف وثائق صندوق المؤشر (ETFs) بغرض البيع والتى تقدر بقيمة ٦ مليون جنيه مصرى و ٩,٧ ألف دولار أمريكي ، بإنخفاض ٩٢,٨ % للعمليات المقومة بالعملة المحلية و انخفاض أيضاً بنسبة ٧٩ % لعمليات الدولار الأمريكي مقارنة بعام ٢٠١٨ .

← أصدر صندوق الضمان عدد ١٢٩ شهادة لشركات الوساطة على النحو التالي :-
شهادات للتزام بقواعد عمل صندوق الضمان للمساعدة في الحصول على إئتمان من البنوك – شهادات عدم تدخل صندوق الضمان بالتغطية – شهادات بقيمة الإشتراك برأس المال صندوق الضمان – شهادات بفئة تصنيف الشركات من حيث نقاط معدل المخاطر – شهادات التأهل لعضوية مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر .

شكل رقم (٤) : تطور رأس المال صندوق ضمان التسويات من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩



المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع و القيد المركزي.

رابعاً: القيد المركزي



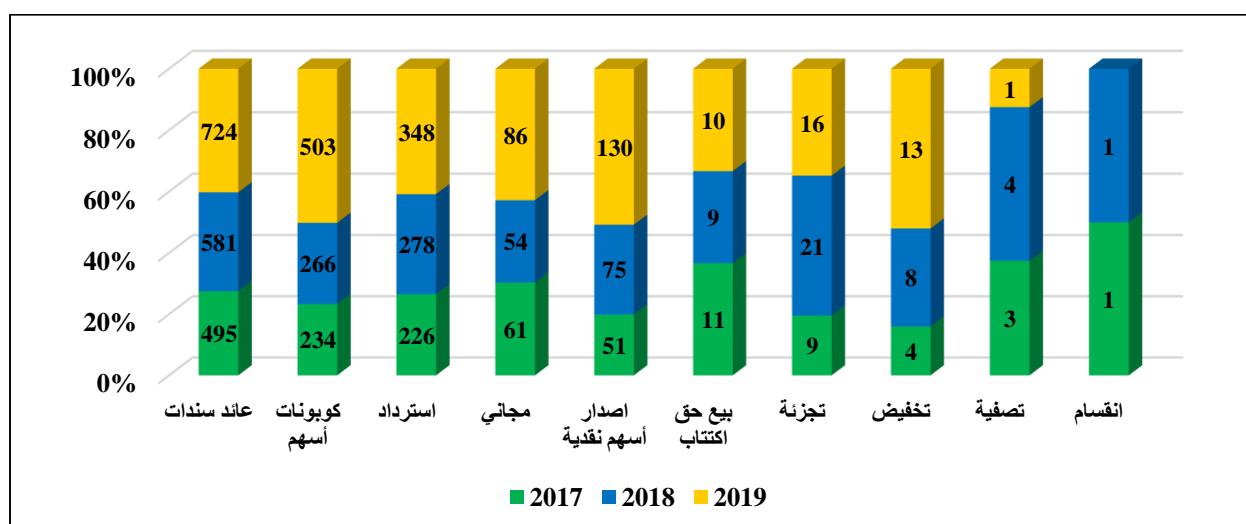
١) العمليات المقررة

أهم العمليات المقررة التي نفذتها الشركة للجهات المصدرة بخلاف صرف الأرباح :

- ← عدد ٧٢٤ جهة مصدرة قامت بصرف عوائد السندات.
- ← عدد ٣٤٨ جهة مصدرة قامت بتنفيذ استرداد السندات.
- ← عدد ١٣٠ جهة مصدرة قامت بزيادة رأسمالها "زيادة نقدية".
- ← عدد ٨٦ جهة مصدرة قامت بزيادة رأسمالها من خلال توزيع أسهم مجانية .
- ← عدد ١٦ جهات مصدرة قامت بتعديل القيمة الاسمية لأسهمها "تجزئة".
- ← عدد ١٣ جهات مصدرة قامت بتخفيض رأسمالها.

و فيما يلي شكل رقم (٥) يوضح أعداد العمليات المقررة المنفذة من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٩ .

شكل رقم (٥): تطور أعداد العمليات المقررة المنفذة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩



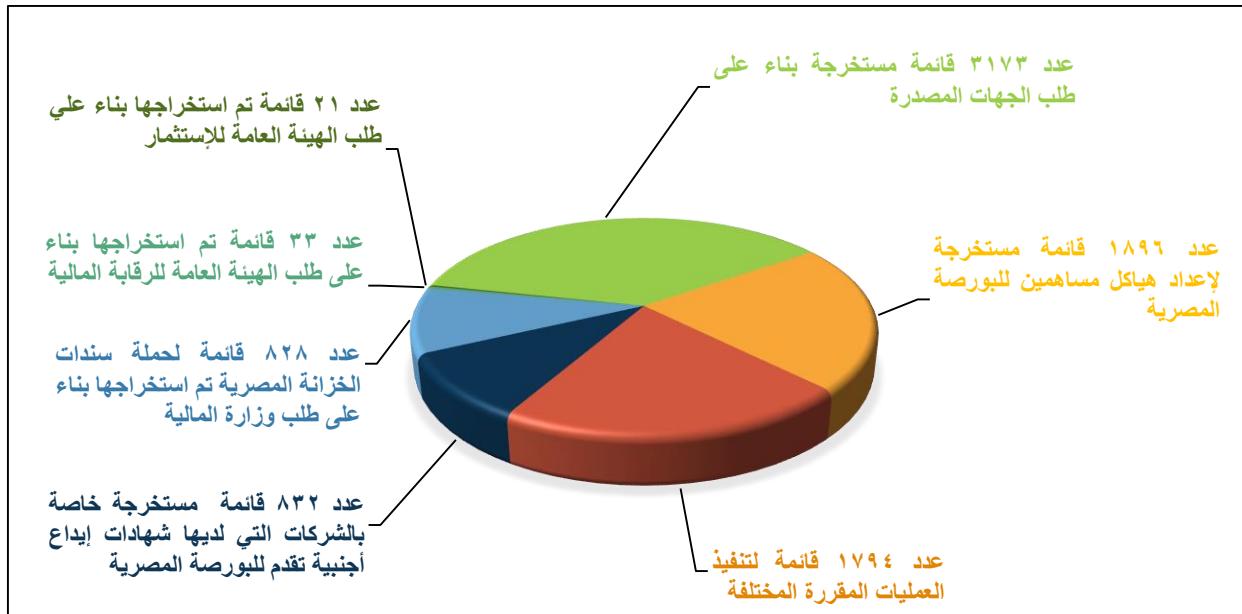
المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

٤) قوائم المساهمين

تنوع قوائم المساهمون المستخرجة من نظام الشركة و الناشئة عن العمليات المقررة المختلفة كالتالي (شكل رقم (٦)) :

- ← عدد ٣١٧٣ قائمة مستخرجة بناء على طلب الجهات المصدرة.
- ← عدد ١٨٩٦ قائمة مستخرجة لإعداد هيأكل مساهمين للبورصة المصرية.
- ← عدد ١٧٩٤ قائمة لتنفيذ العمليات المقررة المختلفة من صرف عائد سندات، و صرف أرباح، وتنفيذ عمليات استرداد سندات، و زيادة رأسمال و أسهم مجانية، و تخفيض رأسمال، و بيع حق اكتتاب، و تصفية ، و مبادلة و شطب.
- ← عدد ٨٣٢ قائمة مستخرجة خاصة بالشركات التي لديها شهادات إيداع أجنبية تقدم للبورصة المصرية.
- ← عدد ٨٢٨ قائمة لحملة سندات الخزانة المصرية تم استخراجها بناء على طلب وزارة المالية.
- ← عدد ٣٣ قائمة تم استخراجها بناء على طلب الهيئة العامة للرقابة المالية.
- ← عدد ٢١ قائمة تم استخراجها بناء على طلب الهيئة العامة للإستثمار.

شكل رقم (٦): أنواع قوائم المساهمين المستخرجة من نظام الشركة خلال عام ٢٠١٩



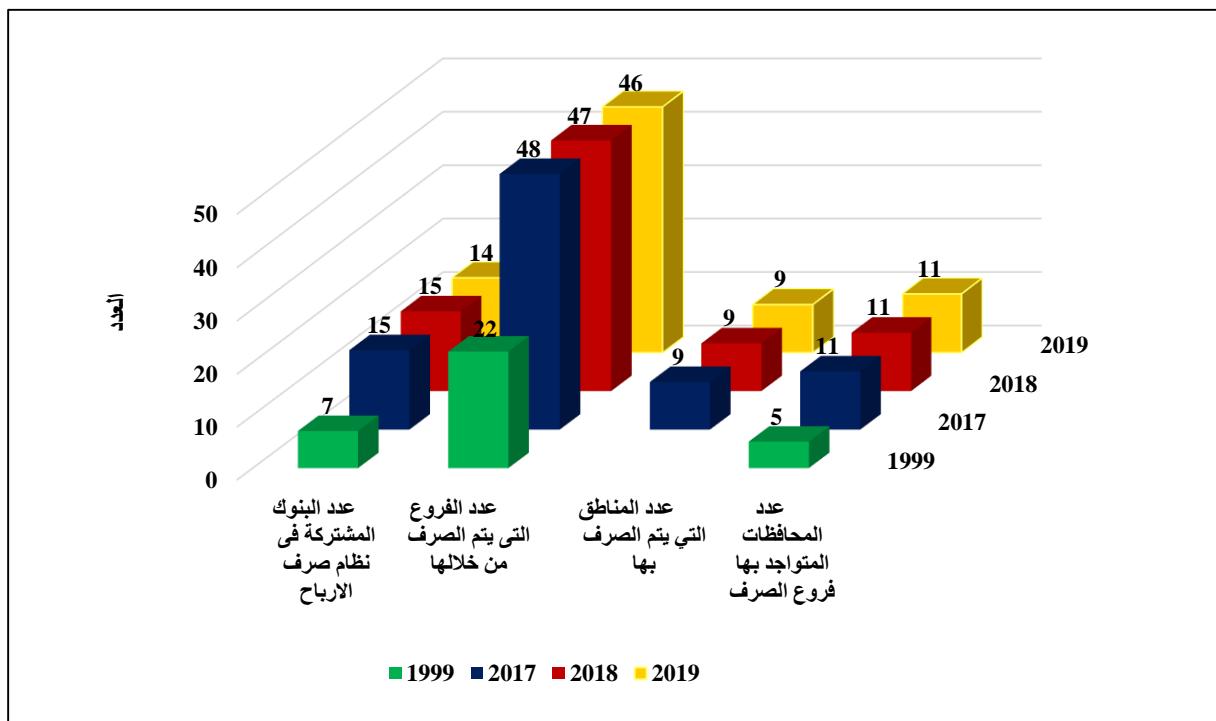
المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

٣) صرف الأرباح و عوائد السندات

بلغ عدد البنوك المشاركة في نظام صرف الأرباح ١٤ بنك، و عدد منافذ الصرف ٤٦ فرع بنك تغطي معظم الجمهورية موزعة على نطاق ١١ محافظة كما هو موضح بشكل رقم (٧) الذي يوضح تطور الخدمة منذ البدء في تقديمها عام ١٩٩٩.

شكل رقم (٧): تطور عدد بنوك صرف الأرباح و فروعها خلال أعوام ١٩٩٩ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩

٢٠١٩



المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

- ← استفاد عدد ٤٢٦ ألف عميل تقريباً من نظام صرف الأرباح خلال عام ٢٠١٩ .
- ← قامت ٥٠٢ جهة مصدرة بصرف أرباحها من خلال الشركة بنسبة زيادة ٨٩ % عن عام ٢٠١٨ .
- ← قامت ٥٨١ جهة مصدرة بصرف عوائد السندات و ٢٧٨ جهة مصدرة بتنفيذ استرداد السندات من خلال الشركة خلال عام ٢٠١٨ .
- ← بلغ عدد المشتركين في خدمة الاستعلام الآلي ٩٥٨٨ مشترك و ذلك من خلال منافذ الصرف الخارجى للشركة.



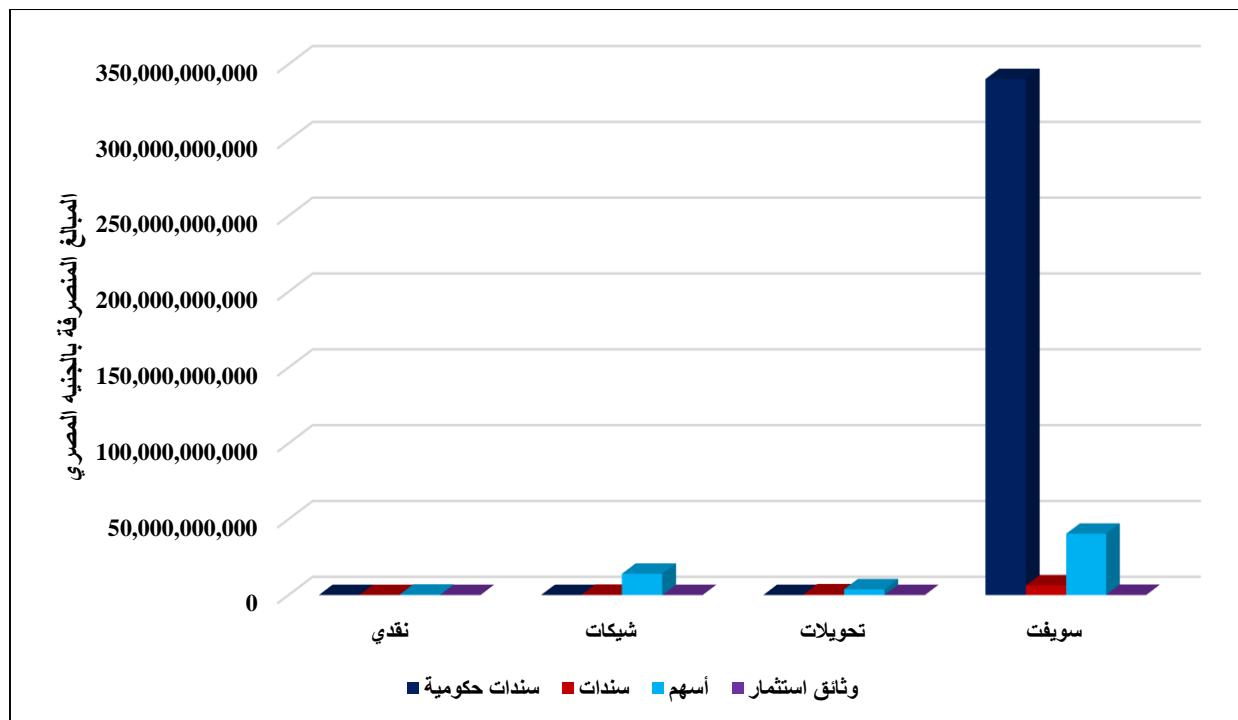
→ بلغت إجمالي الأرباح و العوائد المنصرفة عن الأوراق المالية المودعة لدى الشركة:

٤٠٥,٨ مليار جنيه مصرى تقريباً.

1

ارتفعت عوائد الأوراق المالية المنصرفة بالجنيه المصري من خلال الشركة إلى ٤٠٥,٨ مليار جنيه مصرى تقريرياً خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩ بنسبة ٤٨,٦ % عن عام ٢٠١٨ وكانت طريقة السويفت هي أكثر الوسائل المستخدمة في الصرف من حيث قيمة اجمالي المبالغ المنصرفة بالجنيه المصري تليها الشيكات ثم التحويلات فالصرف النقدي (شكل رقم (٨)).

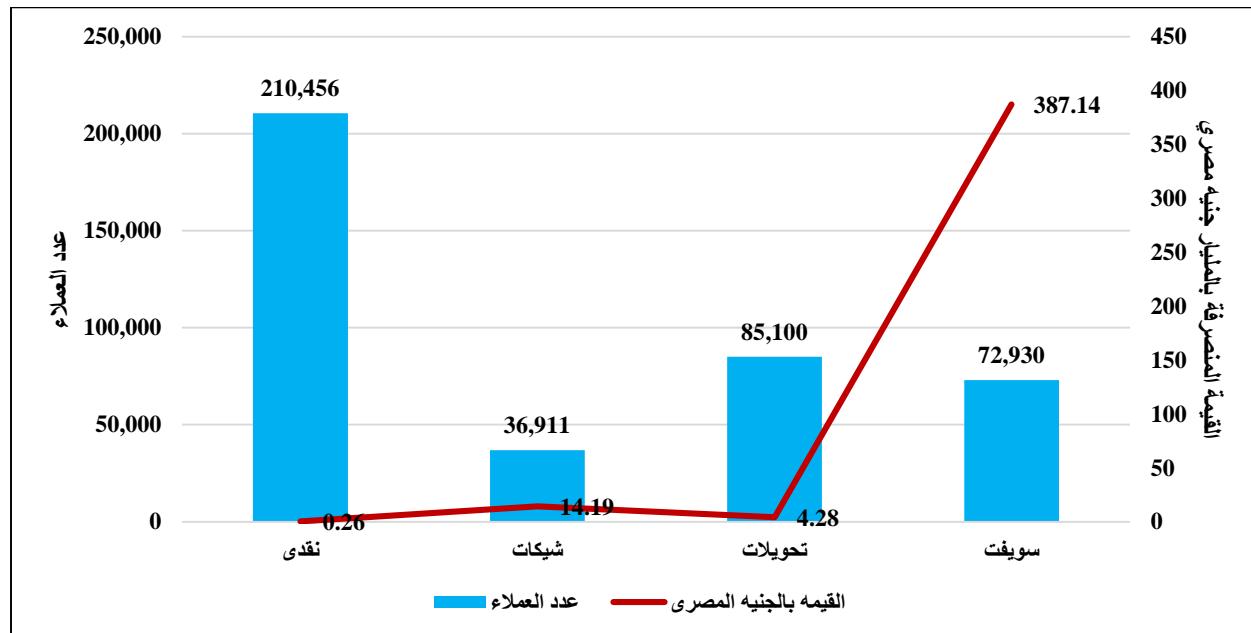
شكل رقم (٨): طرق صرف عوائد الأوراق المالية المنصرفة بالجنيه المصري خلال عام ٢٠١٩



المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصلة والإيداع و القيد المركزي.

و من حيث عدد المساهمين ، فإن طريقة الصرف النقدي يقبل عليها معظمهم، يليها التحويلات، فالسويفت و أخيراً الشيكات. و بلغ إجمالي عدد المستثمرين الذين قاموا بصرف العوائد المستحقة لهم بالجنيه المصري ٤٠٥,٣٩٧ عميل عام ٢٠١٩ بارتفاع قدره ٢,٩ % عن عام ٢٠١٨ (شكل رقم (٩)).

شكل رقم (٩): عدد العملاء و قيمة المنصرف من عوائد الأوراق المالية وفقاً لطرق الصرف المستخدمة خلال عام ٢٠١٩



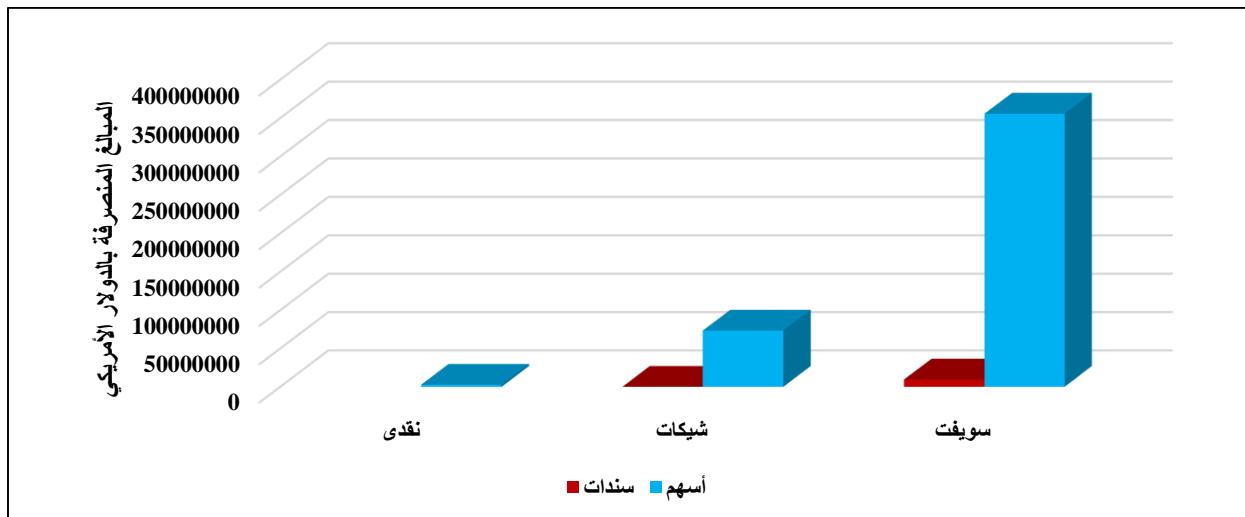
المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

٤٤١,٣ مليون دولار أمريكي تقربياً.

٢

ارتفعت عوائد الأوراق المالية المنصرفة بالدولار الأمريكي من خلال الشركة إلى ٤٤١,٣ مليون دولار أمريكي تقربياً خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩ بنسبة ١٢,٤ % عن عام ٢٠١٨ وكانت طريقة السويفت هي أكثر الوسائل المستخدمة في الصرف من حيث قيمة اجمالي المبالغ المنصرفة بالدولار الأمريكي تليها الشيكات ثم الصرف النقدي (شكل رقم (١٠)).

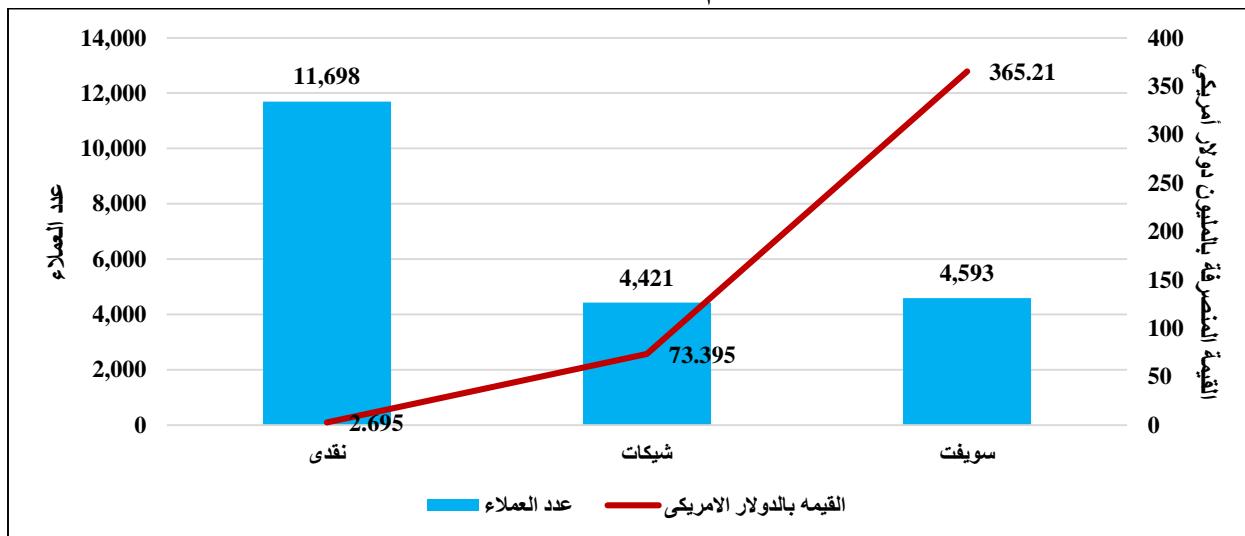
شكل رقم (١٠): طرق صرف عوائد الأوراق المالية المنصرفة بالدولار الأمريكي خلال عام ٢٠١٩



المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

و من حيث عدد المساهمين ، فإن طريقة السويفت يقبل عليها معظمهم، باليها الشيكات، فالصرف النقدي. بلغ إجمالي عدد المستثمرين الذين قاموا بصرف العوائد المستحقة لهم بالدولار الأمريكي ٢٠٧١٢ عميل عام ٢٠١٩ بانخفاض قدره ١٣,٢٢ % عن عام ٢٠١٨ (شكل رقم (١١)).

شكل رقم (١١): عدد العملاء وقيمة المنصرف من عوائد الأوراق المالية بالدولار الأمريكي وفقاً لطرق الصرف المستخدمة خلال عام ٢٠١٩



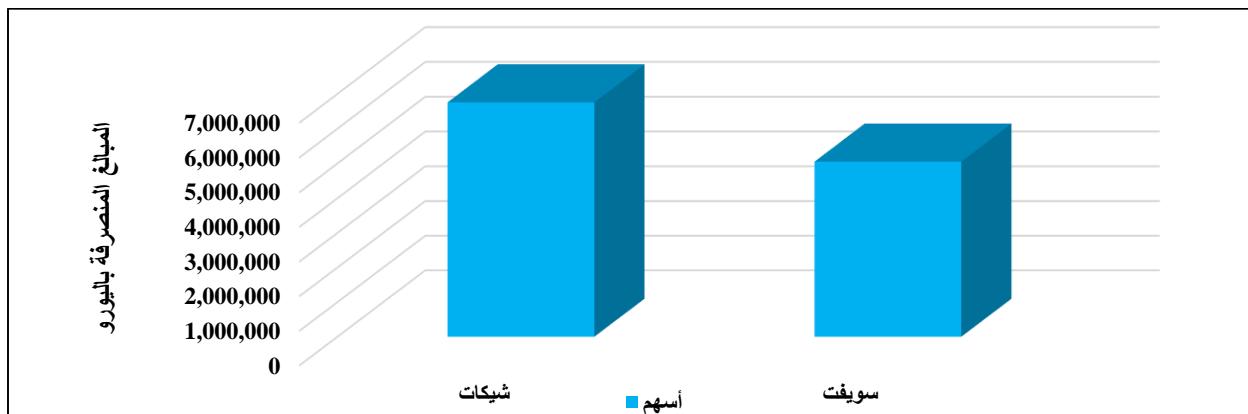
المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

١١,٨ مليون يورو تقريرياً.

٣

ارتفعت أرباح الأوراق المالية المنصرفة باليورو من خلال الشركة إلى ١١,٨ مليون يورو تقريرياً خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ٤,٢ مليون يورو تقريرياً خلال عام ٢٠١٨ وكانت طريقة الشيكات هي أكثر الوسائل المستخدمة في الصرف من حيث قيمة إجمالي المبالغ المنصرفة باليورو تليها السويفت (شكل رقم ١٢)).

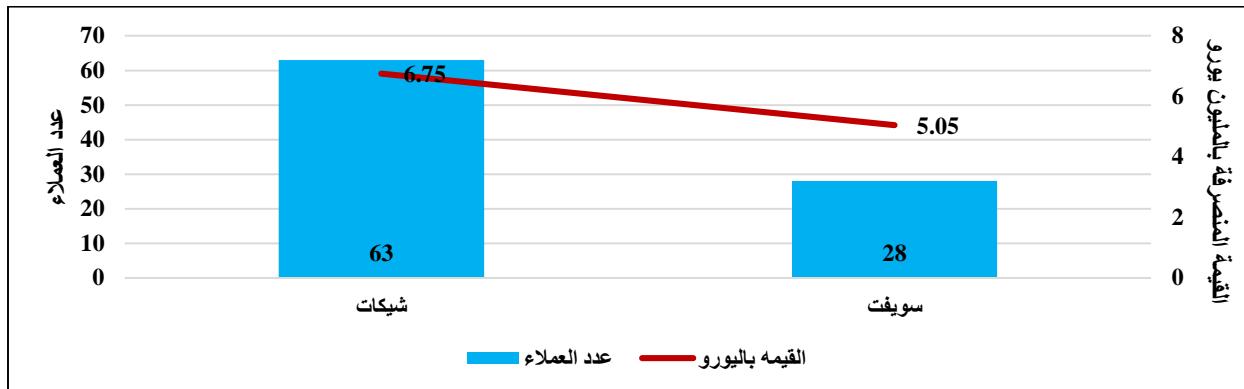
شكل رقم (١٢): طرق صرف أرباح الأوراق المالية المنصرفة باليورو خلال عام ٢٠١٩



المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

و من حيث عدد المساهمين ، فإن طريقة الشيكات يقبل عليها معظمهم، بليها السويفت. و بلغ إجمالي عدد المستثمرين الذين قاموا بصرف الأرباح المستحقة لهم باليورو ٩١ عميل عام ٢٠١٩ مقارنة بعدد ١٦ عميل عام ٢٠١٨ (شكل رقم ١٣)).

شكل رقم (١٣) : عدد العملاء وقيمة المنصرف من الأرباح باليورو وفقاً لطرق الصرف المستخدمة خلال عام ٢٠١٩

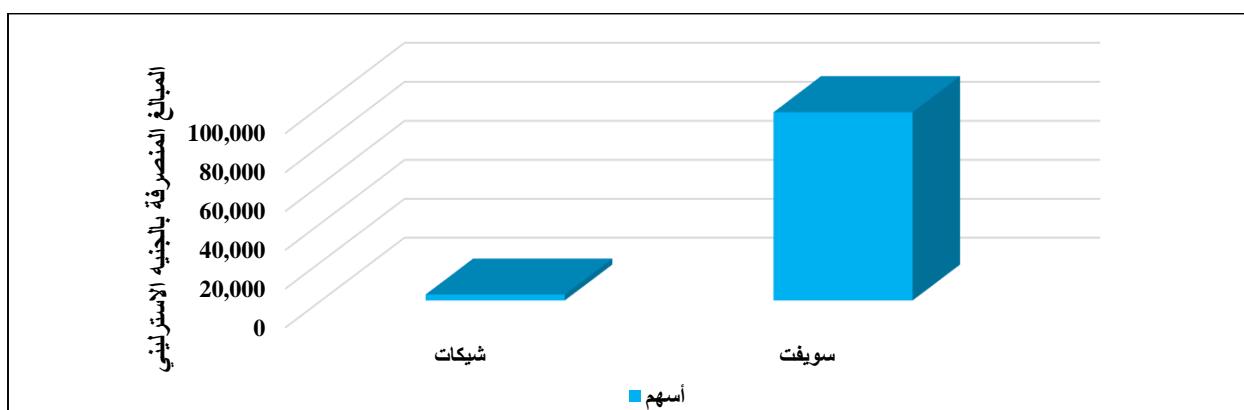


المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

٤٤ ألف جنيه استرليني تقربياً.

وصلت الأرباح الأوراق المالية المنصرفه بالجنيه الإسترليني من خلال الشركة إلى ٩٩,٨٥٧ جنيه استرليني عام ٢٠١٩ وكانت طريقة السويفت هي أكثر الوسائل المستخدمة في الصرف من حيث قيمة اجمالي المبالغ المنصرفه بالجنيه الإسترليني تليها الشيكات (شكل رقم (١٤)).

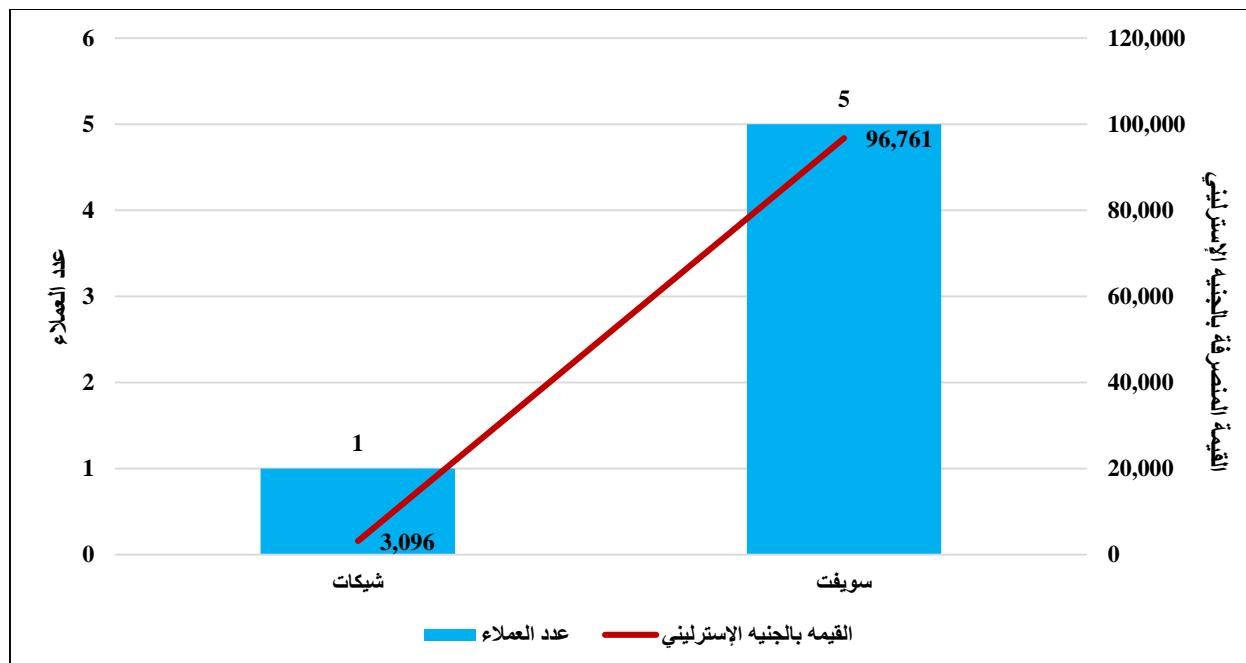
شكل رقم (١٤) : طرق صرف أرباح الأوراق المالية المنصرفة بالجنيه الإسترليني خلال عام ٢٠١٩



المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

و من حيث عدد المساهمين ، فإن طريقة السويفت يقبل عليها معظمهم، يليها الشيكات. و بلغ اجمالي عدد المستثمرين الذين قاموا بصرف الأرباح المستحقة لهم بالجنيه الاسترليني ستة عملاء عام ٢٠١٩ (شكل رقم (١٥)).

شكل رقم (١٥) : عدد العملاء و قيمة المنصرف من الأرباح بالجنيه الإسترليني وفقاً لطرق الصرف المستخدمة خلال عام ٢٠١٩



المصدر: قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.



أولاً: على الصعيد الداخلي

١- الاستمرار في زيادة كفاءة مركز الحاسب الآلي الرئيسي والاحتياطي بالشركة وقدرته التشغيلية والتخزينية مع تأمين قاعدة بيانات الشركة وفقاً لأحدث أساليب التأمين ، وضد أحدث تقنيات الاختراق.

٢- البدء في تطبيق نظام الميكروفيلم لجميع الصكوك و اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتصوير جميع الأوراق المالية (شهادات – صكوك) و المستندات الهامة المرفقة بها و الموجودة في خزينة الشركة تمهدأاً للتخلص منها طبقاً لأحكام القانون .

٣- اتخاذ ما يلزم للبدء في إنشاء مبني الشركة في العاصمة الإدارية الجديدة.

٤- الربط الآلي مع مصلحة الأحوال المدنية للتأكد من صحة بيانات العملاء من خلال بطاقة الرقم القومي الخاص بالعميل.

٥- الربط الآلي مع مصلحة السجل التجاري الإطلاع على بيانات السجل التجاري للشركة المصدرة التي تقييد لدينا.

٦- إنشاء سجل لدى الشركة لتسجيل وكلاء القيد في الإيداع المركزي و هم الوكلاء المسموح لهم بالتقديم لقيد الشركات المصدرة بالإيداع المركزي.

٧- تطوير نظام السويفت العامل بالشركة بما يتواافق مع المعايير الجديدة لمنظمة السويفت العالمية.

٨- تأسيس أكاديمية تعليمية تهدف إلى تخريج جيل من المثقفين اقتصادياً لدعم أسواق المال و نشر الفكر الاستثماري في السوق المصري.

ثانياً: على الصعيد الدولي

- ١- تفعيل الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون الموقعة بين الشركة و المؤسسات الدولية و تبادل الخبرات في كل ما هو جديد في نظم المعلومات و البرامج و الدورات التدريبية المتبادلة.
- ٢- المشاركة في وضع الأطر العامة لتفعيل اتفاقية التعاون المبرمة بين جمهورية مصر العربية ممثلة في شركة مصر للمقاصة والإيداع و القيد المركزي و المملكة العربية السعودية بعرض تفعيل التوقيع الإلكتروني بين الطرفين.

٩) المسؤولية المجتمعية للشركة



في إطار انضمام شركة مصر للمقاصة لمؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة، بدأت المؤسسة في دعم مبادرة "حياة كريمة" التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي من خلال مشروع "القرية النموذجية" الذي تتبناه المؤسسة و تخطط لتنفيذها في عدة قرى علي مستوى الجمهورية.

يستهدف هذا المشروع تحويل إحدى قرى محافظةبني سويف من الأكثر فقرًا إلى قرية منتجة خالية من البطالة، و تتمتع ببنية تحتية سليمة من خدمات الكهرباء، و المياه النقية و الصرف الصحي، و المرافق و الخدمات العامة من مدارس ووحدة صحية و مكتب بريد و مكتبة عامة و مركز شباب و مشروعات صغيرة خدمية، بالإضافة إلى القضاء على الأمية و الأمراض الشائعة بالقرية و تدريب و تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بها.



١٠) تقرير مراقب الحسابات و القوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٩

وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

SWE
محاسبون قانونيون وإستشاريون

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة المساهمين
شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي "ش.م.م"
أعضاء صندوق ضمان التسويات

تقرير عن القوائم المالية المستقلة
راجعنا القوائم المالية المستقلة الشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - شركة مساهمة مصرية -
(لأنشطة الإيداع والقيد المركزي وصندوق ضمان التسويات) والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في
٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذلك القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن
السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وللخلاص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة
هذه القوائم المالية المستقلة إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة
عرضًا عادلًا وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وقرار رئيس مجلس
إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٩) بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٤، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ
والحفظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضًا عادلًا وواضحاً خالية من أي
تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية
الملازمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات
تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً
لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات
السلوك المهني وتحليط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أي
تحريفات هامة ومؤثرة.
بالنسبة للقوائم المالية المستقلة الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ فقد تمت مراجعتها بمعرفة
مراقب حسابات آخر أصدر تقريره المؤرخ ٢١ فبراير ٢٠١٩ برأي غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة .
وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية
المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام
والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في
اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك
لتتضمن إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بفرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة،
وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة
الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.
وإنما نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية و المناسبة و تعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم
المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوانين المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبّر بعدلة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي المستقل لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - شركة مساهمة مصرية - (الأنشطة الإيداع والقيد المركزي وصندوق ضمان التسويات) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوانين المالية المستقلة.

فقرة توجيه الانتباه

مع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً:-

- ١- كما هو مبين بالإيضاحات أرقام (٤٠، ٢١، ٢٠) من الإيضاحات المتممة للقوانين المالية بشأن قروض لأطراف ذات علاقه وقروض بنكية قصيرة الأجل وأرقام المقارنة ، وبناء على المستندات المقدمة من الإدارة التنفيذية للشركة بشأن حصولها على قروض بنكية قصيرة الأجل في إبريل ٢٠١٨ تم تعديل أرقام المقارنة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك بإثبات حصولها على قروض بنكية قصيرة الأجل من أحد البنوك بمبلغ ٩٢٧،٩١٠،٩١٠،١٨١،٩٢٠ مليون جنيه مصرى و٢،٧ مليون دولار أمريكي) بموجب عقد تسهيلات بنكية مغطاه بتأمينات نقدية بتاريخ ١ إبريل ٢٠١٨ وذلك بضمان ودائع الشركة ثم قيامها بإعادة منح هذا القرض إلى الشركة المصرية لصناعة المستلزمات والأدوات الرياضية - شركة شقيقة بشكل غير مباشر - بذات القيمة وسعر الفائدة حيث لم يتم إثبات هذه المعاملات وأثرها خلال عام ٢٠١٨ ، وقد قامت الشركة المصرية للمستلزمات والأدوات الرياضية بسداد أقساط القرض والفوائد والعولمات المستحقة على القرض في حساب شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي لدى البنك المقرض. وقد بلغت أرصدة القروض للأطراف ذات العلاقة وكذا القروض البنكية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٩٢٧،٩١٠،١٨١،٩٢٠ مليون جنيه مصرى ، وبلغت الفوائد التمويلية (المدينية) وكذا إيراد العوائد (الدائنة) بقائمة الدخل مبلغ ٧١٤،٠٧٨ مليون جنيه مصرى. وقد تم سداد كلاً من القروض للأطراف ذات علاقة والقروض البنكية والفوائد والعولمات المستحقة عليها بالكامل وتم رفع التحفظ على ودائع الشركة طبقاً للشهادة البنكية الصادرة في ٢٧ فبراير ٢٠٢٠ .
- ٢- كما هو وارد بالإيضاح رقم (٤١) من الإيضاحات المتممة للقوانين المالية بشأن الأحداث اللاحقة ، لم تتوافر بعد لدى إدارة الشركة المعلومات التي تمكنها من الإفصاح عن تأثير الأحداث اللاحقة لتاريخ القوانين المالية على قيم بعض الأصول والالتزامات ونتائج الأعمال خلال الفترات المالية القادمة ، نتيجة إنتشار فيروس كورونا المستجد محلياً وعالمياً في مطلع عام ٢٠٢٠ حيث قد تختلف تلك القيم والتنتائج جوهرياً في الفترات القادمة إذا ما توافرت لدى إدارة الشركة مؤشرات ودلائل موثوقة بها وبما يمكنها من تحديد مدى وحجم الأحداث اللاحقة لتاريخ القوانين المالية على قيم تلك الأصول والالتزامات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً، تم إصدار القوانين المالية المستقلة المرفقة طبقاً لمتطلبات قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكما هو وارد ضمن الإيضاحات المتممة للقوانين المالية المستقلة (إيضاح رقم ٥) فإن الشركة لديها استثمارات في شركات تابعة ووفقاً للمادة رقم ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المنوه عنه أعلاه فإن الشركة مطالبة بإعداد قوانين مالية مجتمعة تعبر عن المركز المالي المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركاتها التابعة ككيان اقتصادي واحد. تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوانين المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي ثبتت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ١٣ إبريل ٢٠٢٠

أيمن فتحي كامل

سجل مراقب حسابات الهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٢٤٣)
إيمان فتحي كامل وشركاه SWE

مراقباً للحسابات



مكتب عبد الغفار
سجل مراقب حسابات الهيئة العامة
وشنيل وشركاه BT
٢٠٢٠ وحدة الرقابة المالية رقم (٦٤)

٢٠١٨ ديسمبر ٣١ (المعدلة)		٢٠١٩ ديسمبر ٣١		إيضاح	جميع المبالغ بالجنيه المصري	شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.
١٨٠,٨٨٩,٦٧١		٢٥٨,٩٠٥,٦٧٤		(٣)	الأصول غير المتداولة	قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٤٠,٤١١,٢٦٧		٥٥,١,٩,٣٧٣		(٤)	أصول ثابتة	
٣٠,٠٠٠,٠٠٠		٣٠,٠٠٠,٠٠٠		(٥)	مشروعات تحت التنفيذ	
١,٤٥١,٧٥٠		١,٩٥١,٧٥٠		(٦)	استثمارات في شركات تابعة	
٢٤٦,٢٣٥,٠٧٠		٢٤٢,٧٤٠,٧٨٩		(٧)	استثمارات في شركات شقيقة	
٨,٥٤٣,٧٤١		٨,٨١٩,٥٠١		(٨)	استثمارات محفظتها حتى تاريخ الاستحقاق	
٢,١١٥,١٥٤		٢,١١٥,١٥٤		(٩)	استثمارات أخرى - صندوق حماية المستثمر	
٢,٥٠٠,٠٠٠		٢,٥٠٠,٠٠٠		(١٠)	أصول غير ملموسة	
٥١٢,١٤٦,٦٥٣		٦٠٢,١٤٢,٢٤١			إجمالي الأصول غير المتداولة	
٢٧٤,٠٨٢,٩٧٤		٤١٠,٣٦٤,٥٥٧		(١١)	الآون خزانة	
١٨٣,٢٤٩,٣٦٠		١٦٣,٧٩١,٨٨٨		(١٢)	مبالغ مستحقة على اطراف ذات علاقة	
١٥٠,٤٨٥,٥٥٢		١٦٩,٦٠٣,٣٣٣		(١٣)	مدينون وارصدة مدينة أخرى	
٤٧٨,٧٨٦,٢٤٢		٤٩٨,٨٢٨,٣٢٣		(١٤)	نقية وارصدة لدى البنوك	
٤,٠٤٤,٢٩١,٣٤٦		٥,٥٨٣,٤٥٧,٨٧٨			ارصدة لدى البنوك - توزيعات كوبونات	
٥,١٣٠,٨٩٥,٤٧٤		٦,٨٢٦,٠٤٥,٩٧٩			إجمالي الأصول المتداولة	
٥,٦٤٣,٠٤٢,١٢٧		٧,٤٢٨,١٨٨,٢٢٠			إجمالي الأصول	
٢٧٧,٢٠٠,٠٠٠		٣٤٦,٥٠٠,٠٠٠		(١٧)	حقوق الملكية والالتزامات	
٤٤,١٨٩,٣٦٠		٤٤,١٨٩,٣٦٠		(١٨)	حقوق الملكية	
--		٢٢٥,٧٦٠		(١٩)	رأس المال المصدر والمدفوع	
--		٦٢,٣٧٦,٨٥٩		(٢٠)	احتياطي قانوني	
٢٨٧,٧٥٥,٣٨٣		٣٠٣,٩١٤,٨٥٥		(٢١)	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع	
٦٠٩,٠٩٤,٧٤٣		٧٥٧,٢٥٦,٨٣٤		(٢٢)	أرباح مرحلة	
٢٠٠,٥٨٨,١٢٨		٢٠٦,٠٢٩,٩٣٥		(٢٣)	صافي أرباح العام	
٦٥,٤٩٤,٩١٧		٧٤,٦١٠,١٢٢			إجمالي حقوق الملكية لنشاطي الإيداع والقيد المركزي	
١٠,٩٢٩,٠٧٧		١٠,٩٢٩,٠٧٧			صندوق ضمان التسويات	
٢٤,٨٠٠,٧١٨		٢٤,٨٠٠,٧١٨			المجمع العام	
٤٧,٠٠٥,٨٤٠		٤١,٧٤٠,٨٥٦			المجمع الخاص	
٣٤٨,٨١٨,٦٨٠		٣٥٨,١١٠,٧٠٨			احتياطي قانوني	
٩٥٧,٩١٣,٤٤٣		١,١١٥,٣٦٧,٥٤٢			أرباح مرحلة	
١٦,٧٨٤,١٦٠		٢٨,٨٢٧,٤٥٨		(٣٧,٣/٣٠)	صافي أرباح العام	
١٦,٧٨٤,١٦٠		٢٨,٨٢٧,٤٥٨			إجمالي حقوق الملكية لصالحه	
٢,٩٨٤,٨٦٦,٧٤٤		٤,١٤٧,٧٢١,٨٤١		(٤)	الالتزامات المتداولة	
١,٤٢٨,٠٨٨,٠٤٥		١,٨٨١,٨٢٢,٥٤٣		(٥)	دائنون توزيعات كوبونات - عملاء	
١٨١,٩١٠,٩٢٧		١٥٨,٩٤٥,٨٣٨		(٦)	دائنون وارصدة دائنة أخرى	
٩,٣٣٦,٤٧٠		٤,٢٥٢,٦٢٦		(٧)	قروض بنكية قصيرة الأجل	
٢٥,١٣١,٣٧٥		٢٩,٨١٩,٠٤٦		(٨)	مبالغ مستحقة إلى اطراف ذات علاقة	
٣٩,٠١٠,٩٨٣		٦١,٤٣١,٣٢٦		(٩)	مخصصات مخاطر ومتطلبات	
٤,٦٦٨,٣٤٤,٥٤٤		٦,٢٨٣,٩٩٣,٢٢٠		(١٠)	التزامات ضريبية الدخل الجارية	
٥,٦٤٣,٠٤٢,١٢٧		٧,٤٢٨,١٨٨,٢٢٠			إجمالي الالتزامات المتداولة	
<i>محمد سليمان عبد السلام</i>		<i>طارق عبد الباري</i>		نعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٣) متممة لهذه القوانين المالية وتقرأ معها.		
<i>محمد سليمان عبد السلام</i>		<i>طارق عبد الباري</i>		تقرير مراقب الحسابات "مرفق عصام عزيز		
رئيس مجلس الإدارة		عضو مجلس الإدارة المنتدب		المستشار المالي		
				والمحاسب على الإدارة المالية		

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.
قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

عن السنة المالية المنتهية في			(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
٢٠١٨ ٣١ ديسمبر	٢٠١٩ ٣١ ديسمبر	إيضاح	
(المعدلة)			
١٩٣,٤٤٩,٧٥٥	٢٠٩,٦٧٤,٤٧١	(٢٤)	إيرادات الخدمات
(١٥٣,٩٧٨,٨٧٩)	(١٧٨,٣٧٨,٦٢١)	(٢٥)	تكلفة الخدمات
٣٩,٤٧٠,٨٧٦	٣١,٢٩٥,٨٥٠		اجمالي الربح
٣٣٤,٥١٠,٥٦٣	٣٦٥,٧٩٦,٨٩٤	(٢٦)	إيرادات عوائد
١١١,٥٢٥,٩٥٦	١٣٤,٣٢١,٦٥٧	(٢٧)	إيراد استثمارات
--	٨,٢٨٤,٦٩٧	(١-٥)	إيراد توزيعات أرباح استثمارات في شركات تابعة
٢٣,٨٦٩,٠٤٨	٣٦,٣٠٩,٢١٤	(٢٨)	إيرادات أخرى
(١٧,٧١٤,٠٧٨)	(٢٤,١١٩,٩٦٣)	(٢١)	فوائد تمويلية
(٤,٣٠١,٣٧٦)	(٤,٦٨٧,٦٧١)	(١٦)	مخصصات مخاطر و مطالبات
(١٠٤,٢١٨,٥٤٣)	(١١٨,٨٩٩,١٠٦)	(٢٩)	مصاريف عمومية وإدارية
٨٧٤,٣٦٥	(١١,٥٠٣,٠٣٧)		فروق ترجمة أرصدة بالعملات الأجنبية
٣٨٤,٠١٦,٨١١	٤١٦,٧٩٨,٥٣٥		اجمالي ربح التشغيل
٢٥,٩٩٩,٣٨٠	٨,٣٤٣,٤٥٠	(١/٢٠)	رد إضمحلال مستحق علي أطراف ذات علاقة
٦,٠٠٠,٠٠٠	--	(١-٥)	رد إضمحلال استثمار في شركات تابعة
(٧٨٦,٩٢٥)	٥٣٨,٣٥٥	(١٢)	رد (باء) إضمحلال أرصدة مدينة أخرى
٤١٥,٢٢٩,٢٦٦	٤٢٥,٦٨٠,٣٤٠		صافي الأرباح قبل الضرائب
(٦٢,٩٦٤,٣٢١)	(٨٠,٠٢٤,٦٢٩)	(١/٣٠)	يخصم : ضرائب الدخل
٣٥٢,٢٦٤,٩٤٥	٣٤٥,٦٥٥,٧١١		صافي أرباح العام
٣٠٢,٧٨٥,١١٤	٣٠٣,٩١٤,٨٥٥		يتمثل صافي أرباح العام فيما يلي:
٤٩,٤٧٩,٨٣١	٤١,٧٤٠,٨٥٦		صافي أرباح نشاطي الإيداع والقيد المركزي
٣٥٢,٢٦٤,٩٤٥	٣٤٥,٦٥٥,٧١١		صافي أرباح صندوق ضمان التسويات
٦٨,١٣	٦٧,٨١	(٣١)	نصيب السهم في أرباح العام (نشاطي الإيداع والقيد المركزي)

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.
قائمة الدخل الشامل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن السنة المالية المنتهية في

٢٠١٩ ديسمبر	٢٠١٨ ديسمبر	(المعدلة)
٣٠٢,٧٨٥,١١٤	٣٠٣,٩١٤,٨٥٥	
٤٩,٤٧٩,٨٣١	٤١,٧٤٠,٨٥٦	
<u>٣٥٢,٢٦٤,٩٤٥</u>	<u>٣٤٥,٦٥٥,٧١١</u>	
--	٢٧٥,٧٦٠	
<u>٣٥٢,٢٦٤,٩٤٥</u>	<u>٣٤٥,٩٣١,٤٧١</u>	

صافي أرباح نشاطي الإيداع والقيد المركزي
صافي أرباح صندوق ضمان التسويات

التغير في القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع
إجمالي الدخل الشامل الآخر